كيف يخرج العرب من فخ البلدان المتوسطة الدخل؟

ملاحظات حول دور التكنولوجيا ومجتمع المعرفة في التنمية

د. حكيم بن حمودة

وزير الاقتصاد والمالية السابق

تونس

لماذا تقدمت كوريا والبلدان الآسيوية وتراجعت البلدان العربية؟ يثير هذا السؤال الكثير من الأرق والقلق عند الكثير من الإقتصاديين العرب. ولا تقتصر الحيرة من هذا السؤل على جموع الاقتصاديين الباحثين في مجال التنمية، بل تمتد إلى الكثير من الناشطين السياسيين والفاعلين الاقتصاديين، وحتى من الناس العاديين. فالأرقام الرسمية والسردية والدراسات الاقتصادية والتاريخية تشير إلى أن البلدان العربية كانت لها نفس مستوى النمو والتطور الاقتصادي لكوريا الجنوبية في بداية الستينات. إلا أن هذه الصورة انقلبت رأسا على عقب حيث أصبحت كوريا إحدى القوى الاقتصادية الصاعدة وعضوا في مجموعة العشرين للقوى الاقتصادية الأكثر نفوذا في العالم بينما تراجعت أغلب البلدان العربية بطريقة كبيرة لتصبح سجينة ما يسميه الاقتصاديون «بفخّ البلدان المتوسطة» أو (Middle income trap) أي غير قادرة على مواصلة ديناميكية التنمية والتحول الاقتصادي لدخول نادي البلدان ذات المداخيل العالية والمتقدمة.

شكّل هذا العجز عن مواكبة نسق التنمية الذي عرفته كوريا ومن بعدها العديد من بلدان شرق آسيا كتايلند وماليزيا واندونيسيا ثم الصين وفيتنام موضوع قلق وحيرة عند الكثير من العرب، خاصة وأن ظروف الانطلاق كانت متشابهة. وبالرغم من أهمية هذا التساؤل ومركزيته لفهم أسباب تراجع البلدان العربية وعدم قدرتها على الخروج من «فخّ» النمو الضعيف والهش إلا أن ذلك لم يلق الاهتمام الكافي من قبل المفكرين والباحثين، واقتصرت بعض الدراسات القليلة في هذا المجال على جوانب قطاعية دون إعطاء إجابة ضافية وشاملة. وسنحاول في هذه المحاضرة تقديم بعض الملاحظات حول هذه المسارات المختلفة وتراجع البلدان العربية مقارنة بالنمور الآسيوية.

.

وفي هذا المجال تشكّل مسألة التأخير في الإستثمار في التكنولوجيا ومجتمع المعرفة أحد أسباب "الفشل العربي" مقارنة بـ"النجاح الآسيوي".

الأزمات الاقتصادية وصعوبات التنمية في البلدان العربية

تعيش أغلب البلدان العربية أزمات إقتصادية مختلفة، فقد تراجعت تجارب التنوع الاقتصادي ومحاولات الخروج من النظام الريعي بفضل بناء أنماط تنمية متنوعة ترتكز على الصناعات وتطوير القطاع الزراعي والخدمات الجديدة. وقد ساهم هذا الفشل في تراجع القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية ودورها ومكانها في الاقتصاد الدولي لتخسر فرصة البروز كأنظمة اقتصادية فاعلة وناجعة.

لقد ورثت الدول الوطنية عند الاستقلال أنظمة اقتصادية تابعة للاقتصاد الاستعماري ترتكز أساسا على استخراج المواد الأولية وتصديرها للمركز الاستعماري وفتح أسواقها لصادرات الشركات الكبرى. وعملت أغلب هذه البلدان على القطع مع أنماط التنمية الموروثة من الحقبة الاستعمارية من خلال تحديث الهياكل الاقتصادية وتنويعها بالتسريع في الصناعة وتنمية الزراعة إلى جانب القطاعات الأخرى. ونجحت أغلب البلدان العربية في هذا المجال لتعرف أغلبها طفرة تنموية كبيرة ساهمت في تدعيم العقد الاجتماعي وبناء دولة الرفاه.

إلا أن هذا المشروع عرف أزمات متعددة منذ بداية ثمانينات القرن الماضي مع أزمة المديونية مما جعلها تخسر على مرّ السنوات قدرتها التعبوية. وعادت الأنظمة الاقتصادية في أغلب البلدان العربية إلى الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على استخراج المواد الأولية أو على يد العمل الرخيصة. وزاد الفساد وتنامي الرشوة والمحسوبية من تيه الاقتصاد العربي وتصاعد صعوباته وأزماته.

وكانت لجائحة الكوفيد 19 انعكاسات كبيرة على البلدان العربية التي عرف أغلبها انكماشاً كبيراً في سنة 2020. إلا أن أغلب البلدان العربية لم تعرف الانتعاشة التي عرفتها أغلب بلدان العالم في السنتين الأخيرتين، حيث لم يتجاوز معدل النمو في عام 2022 3.7%.

ورغم هذه التحديات والأزمات عجزت اغلب البلدان عن تحديد برامج ورؤى اقتصادية كبرى تضع العالم العربي على طريق الإصلاح والخروج من الاقتصاد الريعي وبناء أنماط تنمية جديدة مستدامة تهدف إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي.

- **تنامي الفوارق والتهميش الاجتماعي وانهيار العقد الاجتماعي**

كانت أزمة دولة الرفاه منذ بداية ثمانينات القرن الماضي وراء انخرام العقد الاجتماعي وتصاعد البطالة والفوارق الاجتماعية في أغلب البلدان العربية.

وقد تدعمت هذه البطالة مع ظهور بطالة أصحاب الشهادات وتصاعدها لتصبح من أهم عوامل عدم الاستقرار السياسي في المنقطة.

بالرغم من السياسات النشيطة التي تم تطبيقها في أغلب بلدان المنطقة للحدّ من البطالة ودفع التشغيل بقيت البطالة عالية ومستوياتها ظلت مرتفعة. وأصبح مطلب التشغيل أحد المطالب الرئيسية التي رفعها الشباب في الثورات العربية.

وقد فتحت هذه الثورات ومشاريع التغيير السياسي بشكل عام في منطقة العربية باب الأمل في إمكانية بناء أنماط تنمية جديدة تعيد الأمل وتدفع التشغيل. إلا أن هذه الآمال خبت بعد مدة ليعود الوضع الاجتماعي إلى قتامته ويتواصل التهميش والحيف الاجتماعي في اغلب البلدان.

وتشير الأرقام والمؤشرات الأخيرة إلى تواصل الأزمة الاجتماعية وانخرام أرقام التشغيل والفقر في أغلب البلدان العربية. ففي مستوى البطالة وصل المعدل العام حسب آخر إحصائيات الإسكو إلى 11.8% سنة 2022. إلا أن هذا المعدل يخفي نسبا مرتفعة في عديد البلدان العربية الأخرى وصلت إلى مستويات مخيفة.

فقد بلغت نسبة البطالة في 2021 في الجزائر إلى 17.4% وفي تونس 17.5% وفي الأردن 21.1% وفي لبنان 43.5% وفي العراق 19.4%.

إلى جانب ارتفاع نسب البطالة في عديد البلدان العربية عرفت المنطقة بقاء نسب الفقر في مستويات مرتفعة ليبلغ المعدل العام للفقر في المنطقة حسب آخر إحصائيات الإسكوا 26.9% سنة 2021. ويخفي هذا المعدل العام نسباً أعلى في عديد البلدان العربية الأخرى والتي تجاوزت مستويات الفقر فيها المعدل العام في المنطقة.

فقد كانت نسبة الفقر في مصر سنة 2021 بمستوى 28.62%، وفي لبنان 73.4%، وفي السودان 32.52%، وفي سوريا 63.24%.

وتشير هذه الأرقام والنتائج إلى عمق الأزمة الاقتصادية التي تعيشها المنطقة العربية مع تصاعد البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي. وقد ساهمت هذه الأوضاع الاجتماعية في حالة الارتباك

والقلق الذي يعيشه العالم العربي أمام انفراط حبات العقد الاجتماعي للدولة الوطنية، وعَجْزَنا عن بناء عقد اجتماعي يضمن الأمن الاجتماعي والثقة في المستقبل.

- **العرب و"فخ البلدان المتوسطة"**

ظهرت فرضية "فخ الدول المتوسطة" أو "Middle income trap" في تقرير قام بإنجازه البنك الدولي سنة 2006 حول التجارب الآسيوية بعنوان "An East Asian Renaissance Ideas for Economic Growth"، وقد عرف هذا المفهوم شيوعاً كبيراً في دراسات التنمية لفهم أسباب تراجع أو فشل التجارب التنموية مقارنة بالنمور الآسيوية. وقد قمت بعديد الدراسات لقراءة أسباب سقوط العرب في فخ البلدان المتوسطة. وحاولنا تحديد أسباب ريادة التجربة التنموية عند النمور في آسيا مقارنة بالتجارب العربية.

وفي هذا المجال نريد الإشارة إلى ثمانية عناصر أساسية ساهمت في تفوق تجربة التنمية في آسيا بالرغم من ضعف الإمكانيات المالية مقارنة بالبلدان البترولية.

وأول هذه العناصر وجود رؤية ومشروع تنموي تشاركي من خلال الخطط التنموية التي تم تحديدها منذ السنوات الأولى للاستقلال. وقد صاحبت هذا التصور الاستراتيجي للتنمية مؤسسات الدولة الحديثة التي كانت قادرة على تطبيقها وانجازها.

أما العنصر الثاني الذي لعب دوراً مهما في نجاعة مسار التنمية في آسيا يهم استقرار التوازنات الاقتصادية الكبرى، والحذر الذي صاحب السياسات الاقتصادية لتفادي الأزمات الكبرى.

ويهم العنصر الثالث المستوى الكبير للاستثمار في رأس المال البشري، مما أعطى فرصاً كبيرة للمساواة والعدالة. وقد شكّلت الاستثمارات في مجالي الصحة والتعليم والدور التعديلي للدولة أسس العقد الاجتماعي للبلدان الآسوية.

إلى جانب هذه العناصر يمكن إضافة عنصراً رابعاً مهماً ساهم في صلابة التجربة التنموية في العقود الأولى للاستقلال وهي الاستثمارات الهامة في البنية التحتية. وإلى جانب دورها في النمو كان لهذه الاستثمارات دور في تنمية الإنتاجية عند النمور الآسوية.

أما العنصر الخامس الذي ساهم في الديناميكية التي شهدتها عملية التنمية فيَهُم الدفع الذي تحصلت عليه آسيا من الانخراط والانفتاح على الاقتصاد العالمي منذ الستينات.

ويمكن أن نضيف عنصراً سادساً لعب دوراً مهما في العملية التنموية ويهم آليات توزيع الموارد المحدودة بين الاولويات وقدرة الدولة على تعديلها بطريقة سلسة.

أما العنصر السابع فيهم الحقوق والواجبات والتي يعتبرها الاقتصاد المؤسساتي حجر الزاوية في بناء نظام اقتصادي شفاف يحمي الأفراد والمؤسسات. يمكن أن نشير في هذا المجال إلى حماية حقوق الملكية والمساواة بين الرجل والمرأة.

وقد ساهمت جملة هذه العناصر في دعم العملية التنموية في بلدان آسيا لتجعل منها تجربة رائدة في العالم جعلتها تتبوأ مواقع متقدمة في الاقتصاد العالمي مقارنة بالبلدان العربية.

ويخص العنصر الثامن الطابع المحدود لمسك التكنولوجيا وتحويلها في بلداننا. اذ لم تكن البلدان العربية قادرة على ضبط سياسة قوية وجريئة في هذا المجال مما جعلنا نعاني من التبعية في هذا المجال.

وبالرغم من تأكيد الاقتصاديين مثل Marshall Shumpeterg وأغلب النظريات الاقتصادية على أهمية التكنولوجيا ومجتمع المعرفة في دفع النمو وتحسين انتاجيته فإن البلدان العربية بقيت متأخرة في هذا المجال. فقليلة هي البلدان العربية التي بنت استراتيجيات فعالة وطموحة في ميدان التكنولوجيا والمعرفة وخاصة لنقلها من البلدان المتقدمة.

وتبقى الإمكانيات التي تخصصها بلداننا للبحث لا تتجاوز 1,3% من جملة المصاريف العالمية في هذا المجال، بينما تتبوأ الولايات المتحدة المركز الأول ب 36.2%، وتليها أوروبا بـ24.15، واليابان 13.5%، والصين 9.16% سنة 2021.

وتشهد البلدان العربية نفس التأخير في مجال براعات الاختراع، حيث لا تبرز في المجموع العالمي بينما تأتي أوروبا على رأس القامة بنسبة 42.5% من المجموع العالمي تليها الولايات المتحدة بـ26.6%، واليابان بـ17.1%، والصين ب 5% سنة 2021.

كما نجد نفس التأخير الكبير للبلدان العربية في مجال النشر العلمي، حيث لا تبرز بلداننا في الترتيب العالمي أين تحتل أوروبا المركز الأول ب 32.5% من المجموع العالمي والولايات المتحدة بـ24.4% والصين بـ9.8% واليابان بـ6.8%.

تشير هذه الأرقام والمؤشرات إلى التأخير الكبير الذي تعرفه البلدان العربية في مجال التكنولوجيا ومجتمع المعرفة مما ساهم في تراجع تجاربنا التنموية وسقوطنا في فخ البلدان المتوسطة.

- **أي مستقبل للتنمية في عالم ما بعد العولمة**

مكنت هذه القراءة المتأنية للتجارب التنموية المقارنة بين المنطقة العربية بشكل عام وبلدان شرق آسيا التي نجحت في التخلص من فخ البلدان المتوسطة، من الوصول إلى نتائج مهمة تهم نظرية التنمية ومستقبلها في عالم اليوم.

ويمكن لنا في هذه المداخلة الوقوف على عديد الدروس من هذه التجارب المقارنة. وسأشير في هذا المقال إلى خمس مسائل أساسية علينا أخذها بعين الاعتبار.

المسألة الأولى تهم علاقة السياسي بالاقتصادي: فالتنمية تبرز من خلال هذه القراءة التاريخية للتجارب المقارنة كمسار معقد يلتقي فيه السياسي بالاجتماعي والاقتصادي. لقد أثبتت هذه التجارب أن المشاريع التنموية تشترط وجود حد أدنى من المشاركة والانفتاح على حركة المجتمع والحوار معه ليكون فاعلا في انجاز البرامج والاختيارات المجتمعية.

أما المسألة الثانية فتهم ضرورة وجود قيادات تاريخية وسياسية قادرة على تحديد التصورات الكبرى والرؤى التي تفتح المجال لتجارب جمعية جديدة تساهم في إعادة بناء الأمل في فترات الشك والأزمات الكبرى.

أما المسألة الثالثة فتخص العلاقة التي نجحت تجارب شرق آسيا في ربطها بين دور الدولة والسوق والقطاع الخاص. وقد أثبت الجانب البراغماتي لهذه العلاقة ضرورة الخروج من الجانب الإيديولوجي في التعاطي مع دور الدولة أو السوق في التجارب التنموية. وقد ارتكزت هذه العلاقة على التعاطي السلس والتعامل البراغماتي بين طرفي المعادلة الأساسية من دعم وحماية من جهة ومنافسة وانفتاح من جهة أخرى لدفع النمو ودعمه.

أما المسالة الرابعة- والتي لا تقل أهمية- فترتبط بقدرة مؤسسات الدولة على التغيير والتحول من اجل مواكبة التطورات والتحولات العالمية الكبرى.

أما المسألة الخامسة فتهم الدور الأساسي والمحوري للتكنولوجيا ومجتمع المعرفة في دعم تنافسية الاقتصاد ودعم تطوره وتنوعه.

قدّمت عديد التحاليل قراءات للإجابة على السؤال الذي ارّقنا لعقود طويلة حول سبب تراجعنا أمام تقدم بلدان شرق آسيا؛ وتشكل هذه التحاليل والفرضيات نقطة انطلاق لنقاش جدي حول سبل الخروج من أزماتنا الاقتصادية، وكل ما نتمناه أن يحين الوقت قريبا للانطلاق في هذا النقاش الجدي والحقيقي القادر على فتح آفاق جديدة لتجربتنا التنموية.